مركز أبعاد للدراسات والبحوث
Abaad Studies & Research Center

ملخص لأبرز التحليلات والتقارير الصادرة في مواقع البحث والصحف الأجنبية

تقرير

٢٣ - فبراير - ٢٠٢٣

ترجمة خاصة

اقرأ في التقرير

استئناف صادرات النفط اليمنية يتوقف على المحادثات السعودية الحوثية

يمكن للمحادثات السعودية الحوثية أن تمهد الطريق للمحادثات اليمنية الداخلية، لكن هل ستضمن سلاما مستداما؟

ما يحتاجه اليمن الآن

استئناف صادرات النفط اليمنية يتوقف على المحادثات السعودية الحوثية

رفيق لاتا، أندرو كيلي

يبدو أن صادرات اليمن من النفط الخام ستظل معلقة حتى يسمح تحسن الظروف الأمنية بإعادة التشغيل، ومن المرجح أن يعتمد ذلك على نتيجة المحادثات الجارية بين المملكة العربية السعودية والمتمردين الحوثيين اليمنيين المدعومين من إيران لإنهاء الحرب المستمرة منذ سبع سنوات في البلاد، حسبما ذكرت عدة مصادر ل Energy Intelligence.

بعد انتهاء هدنة غير مستقرة في أكتوبر / تشرين الأول، قصفت طائرات بدون طيار تابعة للحوثيين محطات شحن يمنية في بئر علي والشحر على خليج عدن، بما في ذلك هجوم وقع أثناء تحميل ناقلة في الشحر.

وقال مصدر في شركة النفط المملوكة للدولة بترومسيلة : إن "الضرر ليس خطيرا"، "لكنهم لا يريدون البدء في التصدير مرة أخرى في حالة وقوع هجوم آخر، حيث ينتظرون اتفاقا بين السعوديين والحوثيين".

وكان ميناء الشحر يصدر ما يقل قليلا عن ٣٥٠٠٠ برميل يوميا، بينما كان بئر علي يصدر أقل قليلًا من ١٠٠٠٠ برميل في اليوم.

وفي حين أن هذه الكميات متواضعة نسبيا، فإن صادرات النفط تعد إلى حد بعيد أكبر مصدر محلي للتمويل المتاح للحكومة اليمنية المدعومة من السعودية.

وقال مصدر في شركة بترومسيلة: إن حقول النفط في محافظة حضرموت لا تزال تنتج حوالي ٧٥٠٠ برميل في اليوم، والتي "ستذهب إلى مصفاتين ومحطات للطاقة في المنطقة". ويتم شحن المخرجات من هذه الحقول إلى محطة الشحر، عندما يكون ذلك آمنا.

ويشير مصدر أمني غربي إلى أن بعض الإنتاج استمر أيضا في محافظة شبوة غربا. وليس من المستغرب، نظرا لتاريخ البلاد الحديث، أن المستثمرين يتجهون خارج البلاد.

وعلى افتراض الحصول على الموافقات لبيع أصول شركة OMV، فإن رحيل الشركة النمساوية سيمثل نهاية حقبة الاستثمار الغربي في النفط في اليمن التي يعود تاريخها إلى أوائل الثمانينات.

وقد باع مشتري أصول OMV في محافظة شبوة، وهي شركة Zenith Energy الكندية، بالفعل حصة الأغلبية في الشركة التابعة التي أبرمت الصفقة مع OMV إلى شركة Hingbo Industries ومقرها هونج كونج.

وقد تم إحراز تقدم في المحادثات المباشرة بين السعوديين والحوثيين ويمكن التوصل إلى اتفاق. لكن المصدر الأمني الغربي حذر من التوقعات بإمكانية اندلاع السلام في اليمن. ويبدو أن الرياض أكدت لحلفائها في البلاد أنه لن يتم التغاضي عن مصالحهم إذا تم التوصل إلى اتفاق، لكن العديد من اليمنيين ما زالوا قلقين.

وهناك بالفعل اقتتال داخلي عنيف بين الأحزاب التي تشكل الحكومة المدعومة من السعودية ويحذر دبلوماسيون في أحاديث خاصة من أن جنوب البلاد قد ينقسم إلى دويلات منفصلة.

وقد يكون لذلك تداعيات أمنية سلبية على حركة ناقلات النفط حول باب المندب، المضيق بين اليمن والقرن الأفريقي الذي يربط البحر الأحمر بخليج عدن.

https://www.energyintel.com/00000186-6012-de95-a7ae-6336ba2f0000

يمكن للمحادثات السعودية الحوثية أن تمهد الطريق للمحادثات اليمنية الداخلية، لكن هل ستضمن سلاما مستداما؟

معهد الشرق الأوسط

إبراهيم جلال

في حديثه في المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس، سويسرا في ١٨ يناير ٢٠٢٣، قال وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان: "نحن بحاجة إلى إيجاد طريقة لإعادة هدنة اليمن ولكن بعد ذلك نحتاج إلى العمل على نقلها إلى وقف دائم لإطلاق النار"، في إشارة إلى الهدنة التي ترعاها الأمم المتحدة والتي انتهت في أكتوبر. كان من المأمول أن يتبع هدنة ٢ أبريل ٢٠٢٢ بين حكومة الجمهورية اليمنية المعترف بها دوليا والتمرد الحوثي المدعوم من إيران توسيع الصفقة ووقف إطلاق النار واستئناف المحادثات المباشرة بين اليمنيين تحت رعاية الأمم المتحدة. وبعد ستة أشهر، في أوائل تشرين الأول/أكتوبر، رفع الحوثيون سقف مطالبهم برفضهم تمديد الهدنة للمرة الثالثة بالشروط السابقة، مضيفين مطلبا جديدا بدفع رواتب الموظفين المدنيين والعسكريين والأمنيين في المناطق الخاضعة لسيطرتهم باستخدام عائدات النفط والغاز في الحكومة المعترف بها دوليًا. ربما ساهم الجمود الذي استمر منذ ذلك الحين – لا السلام ولا الحرب – في تقدم المحادثات السعودية الحوثية في الأشهر الأخيرة.

في حزيران/يونيو ٢٠٢٢، في خضم الهدنة، استأنفت السعودية والحوثيون محادثات القنوات الخلفية، بوساطة سلطنة عمان بشكل رئيسي. منذ تدخل التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية عسكريا في اليمن في مارس ٢٠١٥، جرت محادثات سعودية حوثية بشكل متقطع، مع التركيز على المخاوف الأمنية على الحدود السعودية وتدابير خفض التصعيد مثل ترتيبات وقف إطلاق النار في ظهران الجنوب في أبريل ٢٠١٦ وخفض التصعيد غير المعلن عنه في أواخر عام ٢٠١٩ بعد الهجوم على منشآت النفط التابعة لشركة أرامكو السعودية في بقيق وخريص. وفي حين أن التواصل مع الحوثيين في السنوات الأولى كان يدار في المقام الأول من قبل المملكة العربية السعودية، إلا أن دور عمان ازداد تدريجيا وتم الاعتراف به رمزيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ عندما زار نائب وزير الدفاع آنذاك الأمير خالد بن سلمان مسقط لتوسيع العلاقات العمانية السعودية، بما في ذلك الاستفادة من التسهيلات العمانية نظرا لعلاقاتها الفريدة مع إيران والحوثيين.

وفي العام الماضي، كثفت مسقط، التي تستضيف فريقا تفاوضيا للحوثيين وتوفر مكانا للقاء مسؤولين غربيين، جهود التيسير والوساطة من خلال إرسال ما لا يقل عن أربعة وفود معلنة علنا إلى الحوثيين في صنعاء. وفي حين ناقشت الزيارة الأولى مقترحات خفض التصعيد في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢ وساهمت في توقيع الهدنة في نيسان/أبريل من ذلك العام، كانت هناك زيارتان لدعم تمديد الهدنة في أواخر تموز/يوليو وفي تشرين الأول/أكتوبر بعد أن قدم الحوثيون مطالب غير مرنة في اللحظة الأخيرة. ومن المثير للاهتمام أن الوفد العماني العلني الرابع غادر إلى صنعاء في أواخر ديسمبر / كانون الأول لنقل ومناقشة اقتراح سعودي محدث موجه مباشرة للحوثيين دون إشراك الحكومة اليمنية. وبعد مزيد من المداولات، زار وفد عماني آخر صنعاء في الفترة من ١٠ إلى ١٥ يناير/كانون الثاني ٢٠٢٣. وتبع ذلك تقارير عن قيام وفد سعودي رفيع المستوى، بقيادة سفير البلاد في اليمن، محمد الجابر، وبمشاركة مسؤولين استخباراتيين، بزيارة صنعاء بعد ذلك بوقت قصير. لم ينف الحوثيون ولا المملكة العربية السعودية علنا مثل هذه التقارير، ولا ينبغي أن تكون الزيارة مفاجئة. كان هناك تبادل مماثل للزيارات في أكتوبر ٢٠٢٢، يزعم أنه ركز على محادثات تبادل الأسرى. وفي وقت قصير، يبدو أن المحادثات بين السعودية والحوثيين قد اكتسبت أهمية لم تشهدها منذ تدخل التحالف العربي في آذار/مارس ٢٠١٥. وقد زار كل من وزير الخارجية السعودي وكبير مستشاري وزير الخارجية الإيراني للشؤون السياسية، علي أصغر خاجي، عمان مؤخرا. إن توقيت الزيارتين السعودية والإيرانية في أوائل شباط/فبراير، مع الأخذ في الاعتبار استئناف المحادثات السعودية الإيرانية المباشرة في ٢٠٢١-٢٠٢٢ ومصلحة إيران الخاصة في ذوبان الجليد التكتيكي في ضوء عدم استقرارها الداخلي، يشير بقوة إلى أن البلدين ناقشا مخاوفهما على المستوى الإقليمي مع العمانيين بما يتجاوز المحادثات السعودية الحوثية نظرا إلى النفوذ والتأثير الذي تتمتع به إيران على الحوثيين. يبدو الاتفاق السعودي الحوثي الآن مرجحا بشكل متزايد، لكن من المشكوك فيه للغاية أن مثل هذا الاتفاق في حد ذاته سينهي الحرب متعددة الطبقات أو يبني سلاما مستداما.

ما هي المحادثات السعودية الحوثية؟ ولماذا الآن؟

في حين أن المحادثات بين الحوثيين والسعودية ليست جديدة، وركزت في الماضي على أمن الحدود السعودية، وترتيبات وقف إطلاق النار، والهجمات عبر الحدود إلى المملكة، إلا أن إدراج مدفوعات الرواتب كجزء من مناقشة أوسع للقضايا الاقتصادية أمر غير مسبوق. تعكس هذه الخطوة عزم المملكة العربية السعودية على الضغط من أجل وقف التصعيد مع الحوثيين قبل الذكرى الثامنة لتدخل التحالف العربي في ٢٦ مارس ٢٠٢٣، ولكن إلى حد كبير بشروط الحوثيين. الحوثيون، الذين اشترطوا مشاركتهم في المحادثات اليمنية الداخلية بالوصول دون عوائق إلى مطار صنعاء الدولي وموانئ الحديدة، ورحيل قوات التحالف المتبقية، وطبيعة علاقة المملكة العربية السعودية مع الحوثيين، ومؤخرا دفع الرواتب، أحبطوا تمديد الهدنة لدفع الرياض أقرب إلى مطالبهم. في حين أن المملكة العربية السعودية تدرك بشكل متزايد حدود دبلوماسية الأمم المتحدة بالنظر إلى تكتيكات الحوثيين وأهدافهم، فإن الحوثيين يفهمون التحول الاستراتيجي في أولويات ومصالح قيادة التحالف، والأهم من ذلك رغبة الرياض في إنهاء المرحلة الإقليمية الطويلة من الصراع لأربعة أسباب.

أولا، يعتقد الحوثيون، بعد أن رأوا أمريكا تسلم أفغانستان إلى طالبان بعد قتال الجماعة لمدة عقدين، أن الوقت سيلعب لصالحهم – كما حدث خلال السنوات الثماني الماضية لأسباب مختلفة. أرسل الانسحاب العسكري لدولة الإمارات العربية المتحدة في عام ٢٠١٩، التي قادت العمليات البرية في القتال ضد الحوثيين، إشارة واضحة إلى أن انسحاب المملكة العربية السعودية وخروجها هما مجرد مسألة وقت. وأكدت إعلانات الرياض لوقف إطلاق النار من جانب واحد في آذار/مارس ٢٠٢٠ والمبادرة السعودية في نيسان/أبريل ٢٠٢١، إلى جانب التصريحات الرسمية لوزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان، على إرهاق الحرب للمملكة والبحث عن استراتيجية للخروج. ثم، في ٧ أبريل/نيسان ٢٠٢٢، عزز دعم المملكة العربية السعودية لتشكيل مجلس القيادة الرئاسي المكون من ثمانية أشخاص، والذي حل محل الرئيس عبد ربه منصور هادي، الرسالة القائلة بأن الحوثيين يمكنهم المساومة في الوقت المحدد وتعزيز موقفهم السياسي. لا يبدو أن الوظيفة الأساسية لمجلس القيادة الرئاسي خلال التصميم الإقليمي هي القتال، بل صنع السلام مع الحوثيين من خلال محادثات متعددة المسارات. وكما تشير المادة ٧ من "نقل السلطة"، فإن "مجلس قيادة الرئاسة مسؤول عن التفاوض مع (أنصار الله) الحوثيين من أجل وقف دائم لإطلاق النار في جميع أنحاء الجمهورية والجلوس على طاولة المفاوضات للوصول إلى حل سياسي نهائي وشامل يتضمن مرحلة انتقالية تنقل اليمن من حالة الحرب إلى حالة السلام".

ثانيا، يعرف الحوثيون أن هجماتهم بالطائرات بدون طيار والصواريخ عبر الحدود تقلق الرياض، كما يعترف السعوديون أنفسهم، خاصة في ضوء رؤية ٢٠٣٠ واستثماراتها في المشاريع الضخمة في شمال غرب المملكة، والبحر الأحمر، وفي الجنوب. هدد الحوثيون مرارا وتكرارا البنية التحتية الحيوية للنفط والغاز، وكذلك المطارات والمراكز الحضرية، في المملكة العربية السعودية، وأطلقوا أكثر من ١٠٠٠ صاروخ هجومي و٣٥٠ هجوما بطائرات بدون طيار وصلت إلى الرياض. لقد تحولت قدرات الحوثيين في مجال الصواريخ الباليستية والطائرات بدون طيار، ويرجع الفضل في ذلك إلى حد كبير إلى إيران وحزب الله اللبناني، إلى استراتيجية مزدوجة المسار من الردع دفعت الرياض بمرور الوقت إلى إعطاء الأولوية للأمن الداخلي. ومنذ هدنة أبريل وعلى الرغم من انهيارها، لم يعلن الحوثيون علنا مسؤوليتهم عن الهجمات عبر الحدود على المملكة

العربية السعودية، خاصة وأن التحالف والحكومة قد التزموا بشروط الهدنة حتى من دون اتفاق على تمديدها.

ثالثا، سمح الحوثيون عمدا بانتهاء الهدنة التي ترعاها الأمم المتحدة لتكثيف محادثاتهم غير المباشرة مع المملكة العربية السعودية من أجل تأمين محادثات مباشرة – وهو مطلب لطالما عبروا عنه لتغيير طبيعة الصراع ونطاق المكاسب التي يمكن تحقيقها. ازدادت أهمية المحادثات السعودية-الحوثية بشكل كبير بعد انهيار الهدنة في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٢ بعد أن زار وفد سعودي صنعاء ووفد حوثي أبها في محاولة لإذابة الجليد في العلاقات. هناك ثلاثة عوامل رئيسية تلعب دورا هنا. أولا، سعت المملكة العربية السعودية إلى إيجاد مخرج منذ عام ٢٠٢٠ على الأقل. لقد عرفت وتعمل الآن جزئيا على كيفية، بغض النظر عن موقف الحكومة المعترف بها دوليًا. ثانيا، المملكة العربية السعودية مستعدة الآن لتقديم أكثر مما كانت عليه في الماضي. واصل الحوثيون الضغط للحد من خيارات الرياض من خلال الاستجابة بشكل إيجابي لأكبر عدد ممكن من المطالب. ثالثا، اشترط الحوثيون مشاركتهم في المحادثات بين اليمنيين بترتيبات مع الرياض، مع إعطاء الأخيرة الأولوية لأمن الحدود والهجمات عبر الحدود. على وجه الخصوص، تريد المملكة العربية السعودية منطقة عازلة على طول الحدود السعودية اليمنية، وخاصة في الشمال الغربي، لكنها كافحت لتأمين ضمانات أمنية كافية نظرا لنفوذ إيران على الجماعة واستخدام الحوثيين للنشاط عبر الحدود لأغراض متعددة، من الرسائل السياسية وفرض الضغط إلى إلحاق الضرر وكشف حدود أنظمة الدفاع المتاحة. وتأمل المملكة العربية السعودية، على وجه الخصوص، في الاستفادة من الانتفاضة الداخلية في إيران، فضلا عن المحادثات الإيرانية السعودية والسعودية اللبنانية السابقة، في حوارها مع الحوثيين. وتؤكد الزيارات السعودية والإيرانية الأخيرة رفيعة المستوى إلى عمان ذلك وتشير إلى أن المناقشات قد وصلت إلى مرحلة أخرى. من جانبهم، يطالب الحوثيون الرياض بمعالجة قضية دفع الرواتب إما من خلال الضغط على الحكومة لدفع ثمنها من عائدات النفط والغاز - حتى بعد حرمان الحكومة من صادرات النفط عبر هجمات الطائرات بدون طيار في أواخر عام ٢٠٢٢ - أو حث المملكة العربية السعودية على تمويل المدفوعات بنفسها كجزء من حزمة اقتصادية أوسع. وقد أوضح الحوثيون، في محادثاتهم مع العمانيين والسعوديين، أنهم يريدون الأموال بالعملة الأجنبية وأن يكون لهم سيطرة كاملة على صرفها، مما يمنحهم سيطرة اجتماعية وسياسية أكبر في وقت يتزايد فيه السخط العام. وتشمل مطالب الحوثيين الأخرى توسيع الالتزامات التي تعهدت بها الحكومة اليمنية بموجب الهدنة، مثل زيادة عدد وجهات مطار صنعاء الدولي والتدفق غير المقيد وغير الخاضع للتفتيش للبضائع عبر موانئ الحديدة، على الرغم من عدم تقديم أي شيء في المقابل. وتجري أيضا مناقشة فتح الطرق وتجديد هدنة موسعة أو وقف لإطلاق النار.

رابعا، نظرا لعدم قدرة الأمم المتحدة على الانتقال بالتتابع من الهدنة إلى وقف إطلاق النار أو الهدنة إلى محادثات السلام الشاملة بين اليمنيين، رأت المملكة العربية السعودية فائدة في استئناف الاتصالات غير المباشرة و/أو المباشرة مع الحوثيين وداعمتهم الإقليمية، إيران، بما في ذلك دعم عملية الأمم المتحدة. لقد فشل التحالف في تحقيق أهدافه المعلنة من خلال الحملة العسكرية التي استمرت ثماني سنوات، وتريد الرياض الآن تطبيع الوضع الراهن غير المرغوب فيه من خلال الحوار. من جانبه، ينتظر المبعوث الخاص للأمم المتحدة هانز غروندبرغ، الذي التقى مؤخرا مع الحوثيين وكبير الوسطاء العمانيين في مسقط، انفراجة لاستئناف جهود الوساطة مع الاستفادة من دعم الجهات الفاعلة الإقليمية، بما في ذلك عمان والمملكة العربية السعودية.

الآفاق والآثار

سيكون للاتفاق عدة آثار فورية. بالنسبة للحوثيين، فإنهم سيحققون اعترافا إقليميا وتأييدا لروايتهم الحربية. وإلى حد ما، يمكن أن يفيد ذلك الجماعة في إعادة هندسة تحالفاتها المحلية على المدى القصير، لا سيما مع الجهات الفاعلة المهتمة بلعب دور في مرحلة ما بعد الاتفاق، ولكن يبقى أن نرى كيف يمكن للحوثيين، إن أمكنهم على الإطلاق، احتواء الاستياء الشعبي المتزايد ضد فرضهم لنظام أخلاقي متخلف. إذا حصل الحوثيون على تمويل للرواتب وسيطروا على الأموال بشكل مستقل، فإن ذلك من شأنه أن يحكم قبضتهم على السلطة، ويعيد تشكيل المشاعر العامة، ويسمح لهم بتحسين وضعهم الاقتصادي، خاصة إذا اختاروا التصعيد لمعالجة اختلالات القوى في أي وقت. والسؤال الذي يطرح نفسه هو ما إذا كانت سلة المكاسب هذه ستحفز الحوثيين على الانخراط بحسن نية لإنهاء الصراع متعدد الأوجه في اليمن. ووفقا للسفير جيرالد فايرستاين، السفير الأمريكي السابق في اليمن ومدير برنامج شؤون شبه الجزيرة العربية في معهد الشرق الأوسط، فإن المفاوضات السعودية الحوثية لا تحفز الحوثيين على التحدث مع الحكومة اليمنية والوفاء بأي اتفاق مستقبلي "نظرا لسجلهم الحافل بعدم احترام الاتفاقات، وقد يؤدي فقط إلى تقليل احتمال إنهاء الحرب الأهلية".

بالنسبة للمملكة العربية السعودية، من المرجح أن يؤدي الاتفاق إلى تحييد قصير الأجل للهجمات عبر الحدود، بالتوازي مع وقف الضربات الجوية للتحالف، ولكن ليس هناك ما يضمن أن إيران لن تؤث على أنشطة الجماعة في المستقبل، إذا تغلبت على الاضطرابات الداخلية الخاصة بها. وفي نهاية المطاف، فإن دعم طهران العسكري والتكنولوجي والاستشاري للحوثيين هو ما سمح لهم بالمقاومة وتغيير طبيعة الصراع في نهاية المطاف. في سبتمبر/أيلول ٢٠١٩، تعهد مهدي المشاط، أحد كبار قادة التمرد الحوثي، بوقف هجمات الطائرات بدون طيار والصواريخ عبر الحدود إلى السعودية، لكنها استؤنفت بعد بضعة أشهر واستمرت طوال مارس/آذار ٢٠٢٢.

ومن المرجح أن تكون الحكومة أضعف جهة تفاوضية نظرا لتشرذمها وتعدد الجهات الفاعلة الفرعية والمصالح والأجندات. ربما يكون تشكيل مجلس القيادة الرئاسي قد مهد الطريق لاتفاق هش نظرا للنفوذ الإقليمي والمستويات المحدودة من الحكم الذاتي، ولكن منذ الربيع العربي، ثبت أن تنفيذ اتفاقيات السلام – على افتراض أن الحوثيين سيلتزمون بها – معقدا ومطولا وغير مكتمل في أحسن الأحوال، ووصفة لمزيد من دورات العنف. إن انتشار الجماعات المسلحة التي تسيطر على أجزاء مختلفة من البلاد والتي تتعارض أهدافها في جوهرها يزيد من تعقيد تنفيذ أي اتفاق سلام. وبالنظر إلى هذه الحسابات، هناك بعض السيناريوهات المحتملة إذا توصلت المملكة العربية السعودية والحوثيون إلى اتفاق تدعمه إيران، ولكن فقط من خلال معالجة اختلالات توازن القوى يمكن العثور على طريق إلى سلام مستدام في اليمن.

إبراهيم جلال باحث يمني في مجال الأمن والصراع والدفاع. باحث غير مقيم في معهد الشرق الأوسط.

https://www.mei.edu/publications/saudi-houthi-talks-could-pave-way-intra-yemeni-ones-will-they-ensure-sustainable-peace

ما يحتاجه اليمن الآن

كيت كيزر وسكوت بول

WAR ON THE ROCKS

في ديسمبر ٢٠٢٢، قُدم قرار سلطات الحرب بشأن اليمن للنظر فيه في مجلس الشيوخ الأمريكي. وأيدت الأغلبية من الحزبين في الكونجرس تشريعا مشابها في عام ٢٠١٩، لكنها رفضت المضي قدما في الإجراء العام الماضي. ما الذي تغير؟

منذ عام ٢٠١٥، لعبنا أدوارا قيادية في تحالف من المنظمات الإنسانية وحقوق الإنسان والسلام وحل النزاعات التي ساعدت في قلب السياسة الأمريكية تجاه اليمن. وكجزء من هذه الجهود، سعى هذا التحالف والعديد من أعضاء الكونغرس إلى الحد من الدعم الأمريكي للقوات التي تقودها السعودية والتي تقاتل في اليمن. وخلال السنوات الأولى من النزاع، هدفت هذه الجهود إلى إنهاء تواطؤ الولايات المتحدة في التخفيف من معاناة المدنيين اليمنيين وتوجيه الصراع نحو حل سياسي بدلا من الحل العسكري. ومن خلال خفض الدعم الأمريكي، نجح الكونغرس في تشجيع أحد الأطراف المتحاربة على وقف التصعيد وإعادة توجيه الولايات المتحدة نحو نهج بناء أكثر تجاه الصراع والأزمة الإنسانية في اليمن.

وعلى مدى الإدارات الثلاث الماضية، جادلنا بأن قطع الدعم والأسلحة الأمريكية للعمليات العسكرية السعودية والإماراتية في اليمن تمثل ضرورة استراتيجية وأخلاقية. وما زلنا نتمسك بهذا الاعتقاد، لكننا نعتقد أيضا أن الاستمرار في التعامل مع اليمن من خلال عدسة سلطات الحرب في الكونغرس بعيد كل البعد عن الحقائق الحالية لمشاركة الولايات المتحدة ويؤدي إلى نتائج عكسية للجهود الرامية إلى حل الصراع.

لقد حان الوقت للكونغرس لتحديث فهمه حول الصراع في اليمن ودور الولايات المتحدة فيه. وبدلا من محاولة اتخاذ قرار آخر لسلطات الحرب، يجب على الكونغرس أن يركز على تعزيز المساءلة عن انتهاكات جميع الأطراف للقانون الدولي خلال النزاع – بما في ذلك الولايات المتحدة – في سياستها تجاه اليمن، مع اتباع وسائل بديلة منفصلة لإعادة ضبط العلاقات الأمريكية السعودية والأمريكية الإماراتية من خلال إنفاذ القانون الأمريكي والدولي لحقوق الإنسان على نطاق أوسع.

تطور الجهود للحد من المساعدات الأمريكية للتحالف الذي تقوده السعودية

عندما دخل التحالف الذي تقوده السعودية الصراع اليمني في عام ٢٠١٥، طلبت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة الدعم الأمريكي. امتثلت إدارة الرئيس باراك أوباما، وأسست خلية تخطيط مشتركة لتقديم المشورة في الوقت الحقيقي لعمليات التحالف. وقدمت الدعم الاستخباراتي واللوجستي، بما في ذلك من خلال تزويد طائرات القوات الجوية الإماراتية والقوات الجوية الملكية السعودية بالوقود في الجو والتي تنفذ غارات جوية في اليمن. ووسعت بشكل كبير مبيعات الأسلحة إلى المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، بما في ذلك ذخائر جو-أرض ومجموعات توجيه دقيقة، وساعدت في تمرير قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٢١٦، الذي أضفى الشرعية على تدخل التحالف.

شعر العديد من المحللين والمراقبين السياسيين في اليمن بالقلق من التقدم العسكري للحوثيين والقوات الموالية للرئيس السابق علي عبد الله صالح، لكنهم شعروا أن المفاوضات اليمنية اليمنية، وليس التدخل العسكري الدولي، هي الطريق الأكثر ترجيحا للعودة نحو السلام والانتقال الديمقراطي. أدى دخول التحالف الذي تقوده السعودية المدعوم من الولايات المتحدة إلى قطع سبل المصالحة وأثار أزمة إنسانية حادة.

ومع تعمق النزاع والأزمة الإنسانية، أصرت المملكة العربية السعودية والحكومة المعترف بها دوليا التي دعمتها على نزع سلاح الحوثيين من جانب واحد، على النحو المنصوص عليه في القرار ٢٢١٦، كشرط مسبق للتوصل إلى تسوية سياسية. كما أساءت المملكة العربية السعودية تطبيق القرار ٢٢١٦ لإنشاء نظام شامل للتخليص والتفتيش، والذي تم استخدامه في بعض الأحيان كحصار بحكم الأمر الواقع، مما أدى إلى قطع أو تأخير الواردات الإنسانية والتجارية الحيوية بشكل كبير. وقد سمح تدخل التحالف لتحالف الحوثي-صالح بوضع أنفسهم كمدافعين ضد العدوان الأجنبي.

وقد أضفى الدعم الأمريكي غير المشروط والمفتوح للتحالف الذي تقوده السعودية مزيدا من المصداقية على هذه الرواية. ومع ذلك، في الأيام الأولى من الصراع في اليمن، لم يكن الكونغرس على علم بنطاق الدعم الأمريكي للتحالف أو الانتهاكات المروعة والمتكررة للقانون الإنساني الدولي التي كانت الولايات المتحدة متواطئة فيها. وعلى خلفية الدبلوماسية النووية لإدارة أوباما مع إيران، ركز صانعو السياسة على كسب ود المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالنفوذ الإيراني في المنطقة.

كانت بداية إدارة الرئيس دونالد ترامب بمثابة نقطة تحول. أعرب بعض المسؤولين المحترفين عن أسفهم لدور أمريكا في الصراع، في حين ظل آخرون يدعمون المساعدة الأمريكية غير المشروطة للتحالف، معتقدين أن العلاقات السعودية والإماراتية كانت مهمة بما يكفي لتبرير أي عواقب على اليمن. وفي نهاية المطاف، تبنت إدارة ترامب وجهة نظر المجموعة الأخيرة، مما زاد من الدعم الأمريكي في الوقت الذي ضاعفت فيه المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة جهودهما لكسب الحرب بأي وسيلة ضرورية.

وقد نجح مجلس الشيوخ تقريبا في منع أول عملية بيع مقترحة للإدارة للقنابل إلى المملكة العربية السعودية في عام ٢٠١٧، مما عكس سياسة إدارة أوباما. وفي ديسمبر ٢٠١٨، أقر مجلس الشيوخ تشريعا يوجه بسحب القوات الأمريكية من الأعمال العدائية، وقد أيدنا هذا الإجراء بشدة.

في ذلك الوقت، كانت القوات التي تقودها الإمارات على وشك السيطرة على مدينة الحديدة الساحلية، وكانت الغارات الجوية السعودية إلى جانب القيود المفروضة على الاستيراد تلعب دورا مهما في الأزمة الإنسانية على مستوى البلاد. وفي نفس اليوم الذي أقر فيه مجلس الشيوخ أول تشريع لسلطات الحرب، وقع الحوثيون والحكومة المعترف بها دوليا، بدفع من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، اتفاقية ستوكهولم. كان جوهر الاتفاق هو وقف إطلاق النار الذي تراقبه الأمم المتحدة في الحديدة، مما أنهى فعليا الجهود المدعومة من الإمارات للسيطرة على المدينة. كما كان أول اتفاق مكتوب بين الحوثيين والحكومة المعترف بها دوليا، مما خلق تفاؤلا بسلام أوسع.

جعلت مشاركة الكونغرس غير المسبوقة القادة في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة على دراية تامة بالمخاطر التي تهدد علاقتهم مع الولايات المتحدة. على الرغم من أن نظام التفتيش المزدوج للتحالف لا يزال قائما، إلا أنه بدأ في معالجة شحنات المواد الغذائية والوقود عبر ميناء الحديدة بأقل قدر من التأخير في عام ٢٠١٩. وسحبت الإمارات العربية المتحدة معظم قواتها من جنوب اليمن، حتى مع استمرارها في دعم وتشكيل أنشطة الجماعات المسلحة اليمنية. وفي المتوسط، انخفض تواتر الغارات الجوية للتحالف بشكل كبير منذ الاتفاق. في حين أن تدخلهم في الشؤون اليمنية مستمر ولم ينسحبوا من جانب واحد من الصراع، تخلت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة فعليا عن طموحهما في تحقيق النصر في ساحة المعركة ضد الحوثيين.

اتُهم الحوثيون بشكل موثوق بانتهاك اتفاقية ستوكهولم، بما في ذلك عن طريق تحويل إيرادات ميناء الحديدة إلى جانب واحد والتي كان من المفترض أن تدار بالاشتراك مع الحكومة المعترف بها دوليا لدفع رواتب الخدمة المدنية. واعتقادا منهم بأن الحوثيين استخدموا هذه الأموال لدعم حملاتهم العسكرية، أقرت الحكومة المعترف بها دوليا وقف واردات الوقود إلى الحديدة، مما عجل بأزمة وقود استمرت حتى هدنة أبريل ٢٠٢٢. شجع للأسف، السعي إلى حل عسكري دولي للانقلاب - وكما هو متوقع - الحوثيين على اتباع نهج متطرف. لم يعد الحوثيون يواجهون خطر النكسات العسكرية في الحديدة ونقاط أخرى غرب صنعاء - جبهتهم الأكثر ضعفا - فقد تمكنوا من تحويل تركيزهم ومواردهم لتسريع حملتهم الهجومية للاستيلاء على مأرب. ويبدو أن الحوثيين آمنون في موقفهم، وفي ظل سعي خصومهم الأجانب إلى مخرج يحفظ ماء الوجه من الصراع، خرجوا من ستوكهولم مجهزين بشكل أفضل لتوسيع مكاسبهم العسكرية وأقل اهتماما بتسوية سياسية شاملة.

وعلى نطاق أوسع، تعكس دعوتنا إلى حل سياسي في الحديدة وفي جميع أنحاء البلاد قناعتنا بأن الحل العسكري المفروض دوليا لهذا الصراع ليس متاحا ولم يكن متاحا أبدا. كما أنه يعكس قناعتنا بأن الدعم الأمريكي المفتوح مكن من ارتكاب انتهاكات متكررة للقانون الدولي، والتي يرقى الكثير منها إلى جرائم حرب. نحن فخورون بأننا لعبنا دورا في معارضة هذه الانتهاكات القانونية وتحدي أحد أكثر الأبعاد المستهجنة أخلاقيا للسياسة الخارجية الأمريكية في السنوات الأخيرة.

نفس الأداة التشريعية، سياق مختلف

وفي أول خطاب له في السياسة الخارجية كرئيس، أعلن جو بايدن إنهاء أي دعم أمريكي للعمليات الهجومية داخل اليمن. وقد أدى ذلك إلى توقف فوري ثم حظر بيع القنابل ومجموعات التوجيه الدقيقة إلى المملكة العربية السعودية. كما تراجع عن تصنيف إدارة ترامب للحوثيين كمنظمة إرهابية، والتي تهدف إلى معاقبة الحوثيين وتلبية الطلبات السعودية والإماراتية بغض النظر عن التكاليف التي يتكبدها اليمنيون. وبهذه التغييرات في السياسة، أنهى بايدن فعليا حقبة الدعم الأمريكي غير المشروط وغير المحدود للتحالف.

بالإضافة إلى ذلك، أعلن بايدن عن تعيين مبعوث خاص لليمن، تيم ليندركينغ، مما يعني وضع حد للاستعانة بمصادر خارجية لسياسة اليمن إلى المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. ساعد ليندركينغ في تأمين وقف إطلاق النار بوساطة الأمم المتحدة في أبريل ٢٠٢٢: على الرغم من أن نطاقها الضيق لم يمنع العنف المستمر ضد المدنيين أو بين الفصائل الحكومية، إلا أن الهدنة منعت استئناف القتال على نطاق واسع بين الحوثيين والحكومة المعترف بها دوليا والتحالف الذي تقوده السعودية. ومن اللافت للنظر أنه حتى كتابة هذا التقرير، بعد أشهر من انتهاء الهدنة، لم يستأنف القتال بعد. كما سمحت الحكومة، بدعم سعودي، بدخول الوقود إلى ميناء الحديدة الذي يسيطر عليه الحوثيون، وسمحت بالسفر الجوي التجاري من وإلى مطار صنعاء الدولي، أثناء وبعد انتهاء فترة الهدنة.

رفض الحوثيون تقديم تنازلات بسيطة لإنقاذ الأرواح أو تعزيز الاقتصاد أو بناء الثقة: في أكتوبر ٢٠٢٢، رفضوا تجديد وقف إطلاق النار الذي أبرمته الأمم المتحدة عندما وافقت المملكة العربية السعودية والحكومة المعترف بها دوليا على دفع رواتب الحكومة، لكنهما رفضتا ضم الأفراد العسكريين الحوثيين الذين أصبحوا موظفين في وزارة الدفاع فقط في عام ٢٠١٥. يبدو الحوثيون الآن أقل استعدادا من أي وقت مضى للعمل من أجل التوصل إلى تسوية سياسية شاملة، ويختارون بدلا من ذلك هجمات الطائرات بدون طيار المستهدفة لمنع الحكومة من تصدير النفط – مما يخاطر بمزيد من الانهيار الاقتصادي والمعاناة الإنسانية في هذه العملية.

إن الدعوة الحالية لقرار سلطات حرب اليمن لا تأخذ في الاعتبار هذه التغييرات الجوهرية في السياسة الأمريكية وديناميكيات الصراع في اليمن. الحجج التي قدمناها ذات مرة لم تعد تنطبق. إن الفكرة القائلة بأن مثل هذا التدخل القوي في الكونغرس يمكن أن يؤثر بشكل إيجابي على الوضع على الأرض في الوقت الحالي ليست خاطئة فحسب، بل إنها تخاطر بإضفاء الشرعية على الدعاية الحزبية في اليمن وتضخيمها والتي تضخم دور أمريكا في الحرب وتلقي بالمسؤولية الساحقة عن

الأزمة الإنسانية على المملكة العربية السعودية. فهو يقلل من حقيقة الصراع المجزأ الآن بين الجماعات اليمنية، وكثير منها يعارض الحوثيين، ويركز بدلا من ذلك على "الحرب السعودية على اليمن"، والتي تظهر بشكل بارز في رسائل الحوثيين لتشويه دورهم في الصراع. ومن المفارقات، أنه من خلال محو وجهات النظر اليمنية أو اختزالها في مؤيدين للسعودية أو الإمارات، يرتكب مؤيدو قرار سلطات الحرب نفس الخطأ الذي ارتكبه صانعو السياسة الذين رفضوا الحوثيين ومؤيديهم بشكل عرضي باعتبارهم وكلاء إيرانيين.

التركيز على المساءلة

أدخل بايدن تحسينات على السياسة الأمريكية في اليمن، لكن إدارته فشلت في دفع أجندة المساءلة. في أواخر عام ٢٠٢١، نجحت المملكة العربية السعودية في الضغط ضد تمديد فريق الخبراء البارزين التابع للأمم المتحدة، الذي كلف بتوثيق انتهاكات القانون الدولي والانتهاكات التي ارتكبتها جميع أطراف النزاع. كما حافظت الولايات المتحدة على علاقتها مع الرياض ووسعت نطاقها على الرغم من وعود حملتها بمعاملة المملكة العربية السعودية على أنها "منبوذة" ووضع حقوق الإنسان في قلب السياسة الخارجية الأمريكية. باختصار، لم تف بالمعايير التي وضعتها لنفسها.

ولتعزيز السلام والإغاثة في اليمن على وجه التحديد، يجب على الكونغرس دعم الجهود الدبلوماسية التي يبذلها المبعوث الخاص للرئيس إلى اليمن مع مواصلة التمويل المرن لبناء السلام والاحتياجات الإنسانية. وينبغي أن تعطي الاعتمادات الأولوية للاستثمارات الطويلة الأجل والمرنة في بناء القدرات على المستوى المحلي والمساعدة النقدية المباشرة. وينبغي أن يشمل ذلك أيضا الجهود الرامية إلى ضمان استمرار تركيز إدارة بايدن على النتائج بالنسبة لليمنيين، ولكن لا ينبغي أن يعني ذلك - كما يفعل تطبيق قرار سلطات الحرب - أن المستوى الحالي للتعاون الأمني للجيش الأمريكي مع شركائه الخليجيين يضر بشكل أساسي بمصداقيته في إدارة الدبلوماسية القائمة على المبادئ.

يجب أن تكون محاسبة أطراف النزاع اليمني على انتهاكاتهم – وكذلك المسؤولين الأمريكيين السابقين عن جرائم الحرب التي ربما ارتكبوها من خلال تمكين التحالف من شن غارات جوية – أولوية قصوى للولايات المتحدة. يمكن للكونغرس معالجة هذا بثلاث طرق مختلفة. أولا، يجب على الكونغرس أن يحث وزارتي العدل والدفاع على التحقيق، وعند الاقتضاء، مقاضاة انتهاكات القانون الأمريكي والدولي المرتكبة فيما يتعلق بدعم التحالف، لا سيما على المستويات العليا لصنع السياسات وسلسلة القيادة العسكرية. قد يجادل المسؤولون الأمريكيون بأنهم سهلوا الانتهاكات السعودية والإماراتية الواضحة على خلفية المطالب السياسية المتنافسة، لكن هذا لا يميز أفعالهم عن جرائم الحرب الأخرى ولا يقدم أي دفاع مشروع عنها. إن كونهم مسؤولين بشكل غير مباشر وليس بشكل مباشر عن الانتهاكات، وربما كانوا ينوون تخفيف الضرر اللاحق بالمدنيين، يجب أن يخفف من العواقب التي يواجهونها، لا أن يحميهم من المساءلة تماما.

ثانيا، يجب على الكونغرس أن يطالب وزارتي الدفاع والخارجية بتنفيذ توصيات تقرير مكتب المساءلة الحكومية الصادر في حزيران/يونيو ٢٠٢٢ – وتطبيق إرشادات جديدة على مستوى العالم. حدد هذا التقرير أن الإدارة فشلت في تقديم التقارير المطلوبة قانونا إلى الكونغرس فيما يتعلق بتأثير عمليات التحالف في اليمن. كما وجدت أنه لا وزارة الدفاع ولا وزارة الخارجية لديهما إرشادات للتحقيق أو الإبلاغ عن إساءة استخدام المواد الدفاعية الأمريكية المنشأ، حتى عندما تكون الأدلة الموثوقة على سوء الاستخدام على نطاق واسع متاحة للجمهور. يجب على الكونغرس أن

يصر على التزام أكثر استباقية وعملية لضمان أن المساعدة الدفاعية الأمريكية لا تمكن من انتهاك القانون الأمريكي والدولي.

إن التحقيقات والمحاكمات ذات المصداقية أمر بالغ الأهمية ليس فقط من منظور العدالة الانتقالية ولكن أيضا من وجهة نظر استراتيجية. إن فشل الولايات المتحدة في الاعتراف وخلق المساءلة عن دور الاستشارات العسكرية الأمريكية والتدريب وتوفير الأسلحة في تسهيل ارتكاب جرائم الحرب في اليمن يخاطر بتكرار أخطاء الماضي. كان استعداد أميركا لتجاهل انتهاكات حقوق الإنسان لصالح التعاون الأمني سمة أساسية لتعاملها مع الرئيس السابق علي عبد الله صالح. إن تأييدها للحصانة لصالح بعد الإطاحة به وتسامحها مع الانتهاكات السعودية الجسيمة للقانون الإنساني الدولي قد مكن اليمن من الانزلاق إلى دوامة فشل الدولة والعنف غير المنضبط. من الصعب تخيل سلام مستدام في اليمن طالما أن المسؤولين عن الضرر لا يتحملون المسؤولية عن أفعالهم.

وعلى الرغم من أنه قد لا يكون له تأثير مستقبلي على اليمن، إلا أنه يجب على الكونغرس إعادة تأكيد نفسه في القرارات المستقبلية بشأن عمليات نقل الأسلحة في ضوء سوء الاستخدام الصارخ للأسلحة الأمريكية الصنع من قبل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. وبالإضافة إلى الاعتمادات السنوية، ينص كل من قانون المساعدات الخارجية وقانون مراقبة تصدير الأسلحة على إشراف قوي من الكونغرس، وإذا لزم الأمر، تصويت في مجلس الشيوخ لمنع تواطؤ الولايات المتحدة في انتهاكات حقوق الإنسان. ويمكن أن يؤدي استخدام هذه الأدوات إلى بدء عملية إعادة تقويم مطلوبة مع هاتين المملكتين، مع الأخذ في الاعتبار حكمهما القمعي وفشلهما في الوفاء **بالأولويات الأمريكية الرئيسية - كل ذلك دون استغلال اليمنيين كما سيفعل قرار سلطات الحرب.**

كيت كيزر: زميلة أولى لشؤون الأمن في مركز السياسة الدولية.

سكوت بول: مدير أول للسياسة الإنسانية في أوكسفام أمريكا.

/https://warontherocks.com/2023/02/what-yemen-needs-now